الأنباء
الاحد 16 يونيو 2013

شبكة فروعه الخارجية موزعة في 16 بلدا

«الوطني» ينفرد بأوسع انتشار دولي في أربع قارات

ينفرد بنك الكويت الوطني بامتلاك أوسع شبكة فروع خارجية وانتشار دولي يغطي أربع قارات، ليكون البنك الوحيد الذي يوفر خدمات مصرفية عابرة للحدود من خلال شبكة فروعه الخارجية الموزعة في 16 بلدا حول العالم والمنتشرة في أهم وأبرز عواصم المال والأعمال.

ويكرس بنك الكويت الوطني شبكة فروعه الدولية لتقديم أفضل المنتجات والخدمات المبتكرة لعملائه ويتيح لهم الدخول إلى أهم الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة والعابرة للحدود.

ويوظف البنك الوطني شبكة فروعه الخارجية وشركاته التابعة ليكون الأقرب إلى عملائه أينما تواجدوا.

وتقدم الفروع الخارجية حلولا مصرفية وتمويلية واستثمارية متكاملة وتتيح لعملاء البنك الوطني الاستفادة من خدمات مصرفية عابرة للحدود انطلاقا من الكويت مع امكانية الولوج الى عدد كبير من الاسواق الاقليمية والعالمية وذلك وفق نظام إلكتروني موحد متطور وآمن.

كما يوفر البنك الوطني في الكويت مركزا متخصصا في فرعه الكائن في منطقة رأس السالمية لإنجاز المعاملات المصرفية التي تقدمها فروع البنك الخارجية وشركاته التابعة، وذلك بهدف مساعدة العملاء على اتمام معاملاتهم المصرفية الخارجية من داخل الكويت بسهولة ومرونة.

وتتضمن خدمات المركز جميع الحلول والخدمات المصرفية التي تقدمها الفروع الخارجية للبنك حول العالم.

هذا وتغطي شبكة فروع البنك الوطني الخارجية أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية وتنتشر في لندن وجنيف وباريس ونيويورك وشنغهاي وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان وقطر والسعودية والإمارات والأردن والعراق ومصر وتركيا. وتوفر هذه الشبكة العملاقة مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول الاستثمارية والتمويلية.

للمزيد، يمكن الدخول إلى موقع البنك الوطني على الإنترنت www.nbk.com أو الاتصال بخدمة «هلا وطني» المصرفية الهاتفية على الرقم 1801801.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش التي ثبتت جميعها مؤخرا تصنيفات البنك الوطني طويلة الأجل عند +A وAa3 وAA على التوالي، بنظرة مستقبلية مستقرة. كما يحتفظ بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة السابعة على التوالي.

دول الخليج تواصل استثماراتها في تطوير البنية التحتية

«QNB»: مستقبل أداء الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يزال إيجابياً

أكدت تحليلات مجموعة QNB أن مستقبل الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يزال إيجابيا، وعلى الرغم من التحديات الناتجة عن أداء الاقتصاد العالمي وحالة عدم اليقين التي تكتنف الوضع السياسي في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تظل توقعات النمو الاقتصادي في المنطقة تتراوح بين 3,5٪ و4٪ خلال العام الحالي وتتراوح بين 4,5٪ و5٪ لعام 2014.

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تواصل استثماراتها القوية في تطوير البنية التحتية وتنويع الأداء الاقتصادي، مما سيؤدي إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، وستواصل أغلب الدول المستوردة للنفط في المنطقة التعافي الاقتصادي على الرغم من أنها تواجه مخاطر مرتبطة باعتمادها على الطلب العالمي وحالة عدم اليقين السياسي على الساحة الداخلية فيها. وبشكل عام، ستظل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين المناطق التي ستساهم في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي والذي من المتوقع أن يتراوح بين 2,5٪ و3٪ خلال العام الحالي ويصل إلى ما بين 3,5٪ و4٪ في عام 2014.

وأكدت تحرك الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2012 في مسارين، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت معدلات نمو مرتفعة (يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عند 6٪) بقيادة دولة قطر والمملكة العربية السعودية، في حين أن النمو الاقتصادي في بقية دول المنطقة كان أقل من ذلك بكثير (يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عند 1,9٪)، الأمر الذي يعكس انخفاض الطلب العالمي على صادراتها وحالة عدم اليقين السياسي.

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي شهدت معدلات تضخم منخفضة عند 2,4٪، بينما واجهت بقية دول المنطقة معدلات تضخم مرتفعة بلغت 8,9٪. علاوة على ذلك، استمرت الموازنات العامة والحسابات الجارية في دول مجلس التعاون الخليجي في تسجيل فوائض كبيرة بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز. ومن جانب آخر، واصلت الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تخفيف سياساتها المالية مما أدى إلى إضعاف وضع ميزان المدفوعات بها وزيادة تعرضها لمخاطر ارتفاع الدين العام.

لكن من المتوقع أن تتقلص هذه الفجوة بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عامي 2013 و2014. وترى مجموعة QNB أن انخفاض أسعار النفط والغاز مع استقرار مستويات الإنتاج ستؤدي إلى تقليص مساهمة القطاع النفطي في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أن القطاع غير النفطي سيواصل معدلات النمو المرتفعة بفضل الطلب القوي من القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات الحكومية.

ومن المتوقع أيضا أن تعزز بقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نموها الاقتصادي خلال العامين القادمين بفضل النمو التدريجي في الاقتصاد العالمي وزيادة الاستثمارات وتعافي الطلب المحلي. لكن هناك مخاطر مهمة تواجه توقعات النمو هذه والتي تنجم عن احتمالات التراجع في أداء الاقتصاد العالمي وحالة عدم اليقين بشأن الوضع السياسي الداخلي.

من المتوقع أن يتزامن هذا النمو الاقتصادي القوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تراجع معدلات التضخم وتحسن الأوضاع المالية في الدول المستوردة للنفط. كما أن تراجع أسعار النفط والغاز ستؤدي أيضا إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في المنطقة.

وبشكل عام، ترى مجموعة QNB أن سيناريو النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوفر فرص استثمارية جيدة للمستثمرين العالميين في المنطقة. وفي 12 يونيو تم رفع تصنيف دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة لتنضما إلى مؤشر إم إس سي أي للأسواق الناشئة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات العالمية في أسواق الدولتين. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يستمر القطاع المالي في المنطقة في الاستفادة من النمو في القطاع غير النفطي في بعض دول المنطقة.

QNB

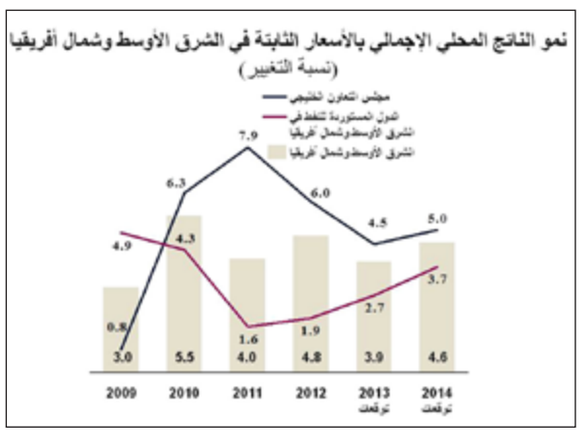

لدخول السحب ربع السنوي الثالث

«الخليج»: آخر 14 يوماً لفتح أو الإيداع في حساب الدانة

قال بنك الخليج انه يجب على جميع عملاء حساب الدانة على زيادة ودائعهم قبل 30 يونيو لتعزيز فرصهم في الفوز بإحدى الجوائز النقدية الكبرى التي يمنحها السحب الربع السنوي الثالث بقيمة 500 ألف دينار و125 ألف دينار و25 ألف دينار وللتأهل لفرص الفوز بهذه الجوائز، يتعين على العملاء فتح حساب الدانة أو زيادة الإيداع فيه خلال موعد أقصاه 30 يونيو 2013.

بنك الخليج GULF BANK معكم نستمر

وبإمكان العميل فتح حساب الدانة بكل يسر وسهولة بمجرد إيداع الحد الأدنى بالحساب البالغ 200 دينار لدخول جميع سحوبات الدانة، أما بالنسبة للقصر، فيجب على أولياء أمورهم أو الوصي القانوني عليهم فتح الحساب بالنيابة عنهم. ونحث العملاء الكرام على الاحتفاظ بالحد الأدنى للرصيد للتأهل تلقائيا لدخول السحوبات ربع السنوية والسحب السنوي.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج سحوبات الدانة لعام 2013 يتضمن سحوبات يومية تمنح جائزتين لفائزين يحصل كل منهما على 1000 دينار خلال كل يوم عمل. أما السحوبات ربع السنوية على الجوائز الكبرى فتجري كالعادة حيث يجرى السحب ربع السنوي الثاني في 27 يونيو على ثلاث جوائز نقدية (250 ألف دينار، 125 ألف دينار و25 ألف دينار) يليه السحب ربع السنوي الثالث الذي سيجري في 26 سبتمبر على الجوائز التالية: (500 ألف دينار، 125 ألف دينار و25 ألف دينار) أما السحب الرابع والأخير فسيكون في 9 يناير 2014 حيث يتم الإعلان عن الفائزين بالجوائز النقدية 50 ألف دينار و250 ألف دينار ومليونير الدانة.

«بيان»: خسائر متباينة للسوق في ظل استمرار حركة التصحيح

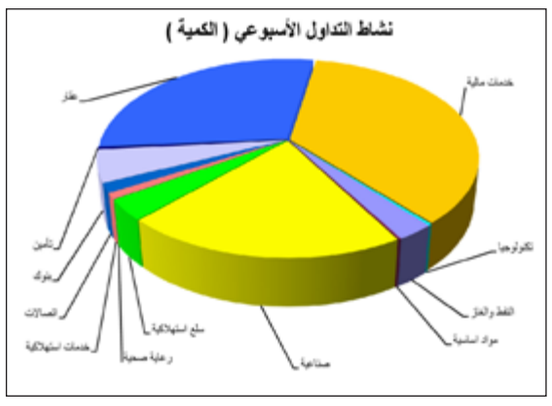

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انه وللأسبوع الثاني على التوالي تجتمع مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية على الإغلاق في المنطقة الحمراء، حيث أنهت تعاملات الأسبوع الماضي مسجلة خسائر متباينة، وذلك في ظل استمرار حركة التصحيح التي استهلها السوق منذ بداية الشهر الجاري، والتي أدت إلى تراجع مؤشراته الثلاثة بشكل لافت منذ ذلك الوقت، وقد جاءت خسائر السوق نتيجة الضغوط البيعية وعمليات التصريف التي تعرضت لها العديد من الأسهم في مختلف القطاعات، ولاسيما الأسهم القيادية والثقيلة، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أصدر «المركز الديبلوماسي للدراسات الإستراتيجية» تقريرا خلال الأسبوع الماضي أشار فيه إلى وجود عدد من المعضلات التي من الممكن أن تقوض معدلات نمو الاقتصاد الكويتي خلال العام الحالي 2013، من أهمها تراجع الإنفاق الاستثماري والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، مع انحسار دور الإيرادات غير النفطية، علاوة على انخفاض حجم ومعدل الائتمان الممنوح من قبل البنوك الكويتية، مبينا أنه يجب على الحكومة الكويتية حل تلك المشكلات بشكل سريع حتى لا تلقي بظلالها على مستقبل الأجيال المقبلة.

هذا ومن المأمول بعد تكرار التقارير والدراسات التي انتقدت الاختلالات الهيكلية التي تشوب الاقتصاد المحلي، أن تتصدر قضية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني أولويات الحكومة، وأن تعمل بشكل جدي على معالجتها من خلال رؤية واضحة المعالم تساهم في حل المشكلة من جذورها، حيث باتت كل الحلول الحالية بمنزلة مسكنات لا تعالج أصل الخلل. إن حل تلك المشكلة يكمن في تهيئة البيئة التشريعية والتشغيلية للقطاع الخاص، فضلا عن توفير فرص استثمارية جاذبة لمنع هجرة رؤوس الأموال المحلية، واجتذاب رؤوس أموال أجنبية وما يصاحبها من خبرات تقنية عالية، علاوة على إعداد خطة تدريب وتأهيل مناسبة للكوادر الوطنية، إذ تعتبر التنمية البشرية من أهم العوامل التي تساهم في نهوض الأمم وتقدمها، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي.

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، قال التقرير ان مؤشرات السوق الثلاثة تراجعت على اثر استمرار موجة البيع التي يشهدها السوق منذ بداية الشهر الحالي، والتي طالت العديد من الأسهم المدرجة، سواء القيادية منها أو الصغيرة، وذلك وسط استمرار الأداء المتذبذب الذي يشهده السوق هذه الفترة في ظل نشاط المضاربات السريعة وعمليات جني الأرباح التي لجأ إليها العديد من المتداولين، خاصة بعد تضخم أسعار كثير من الأسهم نتيجة الارتفاعات المتتالية التي حققها السوق في الشهور الماضية.

هذا وقد استهل السوق تعاملات الأسبوع مسجلا خسائر واضحة لجميع مؤشراته، ولاسيما المؤشرين كويت 15 والوزني، اللذين سجلا أدنى مستوى إغلاق لهما منذ أكثر من شهر، وذلك على اثر عمليات البيع التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، خاصة في قطاع البنوك. فيما انخفض المؤشر السعري أيضا بنحو 125 نقطة، كاسرا بذلك مستوى 8,000 نقطة هبوطا، متأثرا بتراجع عدد من الأسهم الصغيرة.

غير أن السوق قد تمكن بعد ذلك من تحقيق الارتفاع بدعم من عودة عمليات الشراء إلى الظهور مجددا، والتي شملت عددا كبيرا من الأسهم التي تم التداول عليها، مما دفع مؤشرات السوق إلى تسجيل ارتفاع جماعي في جلستين متتاليتين، وذلك قبل أن يتراجع مجددا في جلستي نهاية الأسبوع، بتأثير من عودة الضغوط البيعية مرة أخرى، والتي انعكست بشكل سلبي على المؤشرات الثلاثة للسوق، لتجتمع على الإغلاق في المنطقة الحمراء للأسبوع الثاني على التوالي.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 33,65٪، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 9,68٪، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 5,58٪، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,931,09 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 1,21٪ عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 2,29٪ بعد أن أغلق عند مستوى 458,09 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,065,43 نقطة، منخفضا بنسبة 2,95٪. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 43,17٪ ليصل إلى 52,73 مليون دينار، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 43,85٪، ليبلغ 611,55 مليون سهم.

مجموعة ماج تطلق «آرت سنتر» في دبي بقيمة 300 مليون درهم

أطلقت مجموعة ماج مشروعها الجديد تحت اسم «آرت سنتر» باستثمارات بلغت 300 مليون درهم إماراتي، والذي يعتبر أول وأكبر مركز تجاري من نوعه في الإمارات والمنطقة، ومخصص لقطاع مستلزمات المباني الداخلية والخارجية للقطاعين السكني والتجاري، من أثاث ومواد بناء، وإضاءة، ومطابخ، والأرضيات، والسجاد والستائر، والهدايا والزهور، وورق الجدران، والديكور، وبرك السباحة، وغيرها من المستلزمات والمواد ذات العلاقة.

ومن المتوقع أن تباشر الأعمال الإنشائية خلال 3 أشهر، على أن تستغرق أعمال البناء والتشييد فترة 15 شهرا.

ويقع مركز «آرت سنتر» في إمارة دبي بالقرب من شارع الشيخ زايد في منطقة البرشاء، وفي منطقة وسطية، يسهل على القاطنين في دبي والقادمين من أبوظبي والإمارات الشمالية الوصول إليه، ويتكون المركز من 3 طوابق بالإضافة إلى طابق تسوية، بمساحة بناء إجمالية تبلغ 660 ألف قدم مربع، ويتضمن على مساحات تأجيرية مختلفة بإجمالي 350 ألف قدم مربع، وممرات ومرافق خدمية، وقاعات للفعاليات ومواقف سيارات.

وفي كلمة ألقاها خلال الحفل، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة ماج، موفق أحمد القداح: «إن مجموعة ماج» وعلى مدار الأعوام الماضية قد رسمت لها تاريخا حافلا بالإنجازات واليوم نسجل إنجازا جديدا مزجنا فيه بين عالم مراكز التسوق وعالم الصناعة، مستمدين وحي هذه الفكرة من رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وعلى خطا دبي في تقديم كل ما هو عصري وجديد وضمن أعلى المعايير والمقاييس.

وأضاف القداح: «مشروع «آرت سنتر» هو أول وأكبر مركز تسوق متخصص في المنطقة ضمن قطاع المفروشات ومواد البناء، والذي سيكون نقطة تسوق واحدة وتحت سقف واحد لكل مستلزمات ومتطلبات المنزل والمكتب، ونهدف به إلى الارتقاء بآلية التسويق والبيع ضمن قطاع المفروشات ومواد البناء وغيرها من المواد والسلع ذات العلاقة، فمن خلال «آرت سنتر» سيكون للتسوق معنى آخر، حيث ارتأينا توفير بيئة عائلية، وعملية، وترفيهية، وبما يجعل من شراء أثاث المنزل أو المكتب متعة حقيقية».

مشروع ماج الجديد «آرت سنتر»